الوطن القومي اليهودي اطلاقا .

وذهب مشروع التقسيم الى ابعد من ذلك ، فقد نص على وجوب اعلان « الدولة اليهودية » فور قيامها احترامها للحقوق المدنية والثقافية والدينية والسياسية للعرب المقيمين فيها ، على ان يكون اصدار هذا الاعلان شرطا لقبول الامم المتحدة بها ، وعلى ان يكون الاعلان جزءا من قانون الدولة الاساسي ، او دستورها ، وعلى ان لا يصار الى تعديله الا بموافقة الجمعية العامة . واستنادا الى هذه الضمانات ، كان قرار الجمعية العامة بقبول اسرائيل في عضوية الامم المتحدة قبولا مشروطا ، وكانت القرارات المتعاقبة التي دعت الى عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم والتعويض عن ممتلكاتهم صريحة واضحة .

اما قرار مجلس الامن فلم يكن فيه اي قيد او شرط ، فيما عدا الدعوة الى انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . فكان في هذا القرار تحرير لاسرائيل من كافة القيود والالتزامات في المستقبل ، وصفح عن كافة اعمال الاغتصاب التي ارتكبتها اسرائيل في الماضي والتي كانت نتائجها ما تزال قائمة . وطالب القرار الدول العربية بالاعتراف باسرائيل كدولة شرعية الوجود كاملة السيادة دون ان يشترط قيام اسرائيل بواجباتها والتزاماتها الماضية وتصحيح ما ارتكبته في الماضي من جرائم والامتناع عن الاستمرار في التمتع بثمارها .

وعد بلفور خلق القضية الفلسطينية بخلق كيان صهيوني محفوف بالقيود . ومشروع التقسيم سعى لان يكون تسوية ، او حلا وسطا ، للقضية التي خلقها وعد بلفور . اما قرار مجلس الامن فقد كان تحريرا لاسرائيل من القيود السابقة ، ونسخا للضمانات والشروط التي أعطيت للشعب الفلسطيني ، فكان بالتالي تصفية نهائية للقضية الفلسطينية .

رابعا : يقودنا هذا الى مقارنة الوثائق الثلاث من زاوية رابعة .

كان الشعب الفلسطيني ماثلا في ذهن الذين صاغوا نص وعد بلفور ، ولئن كان ذلك بصورة جانبية . فعلى الرغم من اشارة الوعد الى « الطوائف غير اليهودية » بدلا من تعيين الهوية الفلسطينية للشعب المعني بصراحة ، وعلى الرغم من حصر الضمانات في اطار الحقوق الدينية والمدنية ، فان الشعب الفلسطيني لم يكن غائبا عن البال كليا .

وكان الشعب الفلسطيني ماثلا في الاذهان ايضا عند صدور توصية الجمعية العامة بتنفيذ مشروع التقسيم — فخصص المشروع له جزءا من ارض فلسطين ليقيم عليها دولة خاصة به ، وقيد الدولة اليهودية بقيود واضحة فيما يتعلق بمعاملتها للعرب الفلسطينيين المقيمين في الارض التي ستصبح دولة يهودية .

اما قرار مجلس الامن فلقد تجاهل الشعب الفلسطيني تجاهلا تاما . فالقضية التي عالجها دعيت « الحالة في الشرق الاوسط » ، والنزاع الذي تعرض له كان نزاعا بين اسرائيل — كدولة قائمة ، بل ظافرة — والدول العربية . حتى الاراضي الفلسطينية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران ١٩٦٧ ، بالاضافة الى سيناء والجولان ، (اي الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، والحمه) اعتبرها القرار ضمنا من اراضي الدول العربية المتاخمة لاسرائيل ، اي الاردن ومصر وسوريا ، وليس من الوطن الفلسطيني ، كما انه اعتبر اهالي تلك الاراضي الفلسطينية المحتلة جزءا من شعوب تلك الدول العربية . ان كلمة فلسطين لم ترد في قرار مجلس الامن اطلاقا ، لا كصفة لارض ولا كصفة لشعب ولا كصفة لافراد . وان ما حل بالشعب الفلسطيني وبوطنه قبل عام ١٩٦٧ اعتبر امرا واقعا ، وطولبت الدول العربية بالاعتراف باسرائيل على الرغم منه كله .

رب قائل يقول : ان قرار مجلس الامن طالب باجراء « تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين »